

مسارات ترسيم الحدود اللبنانية الأسرائيلية

ا.م.د. ايناس ضياء مهدي

قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

جامعة جيهان

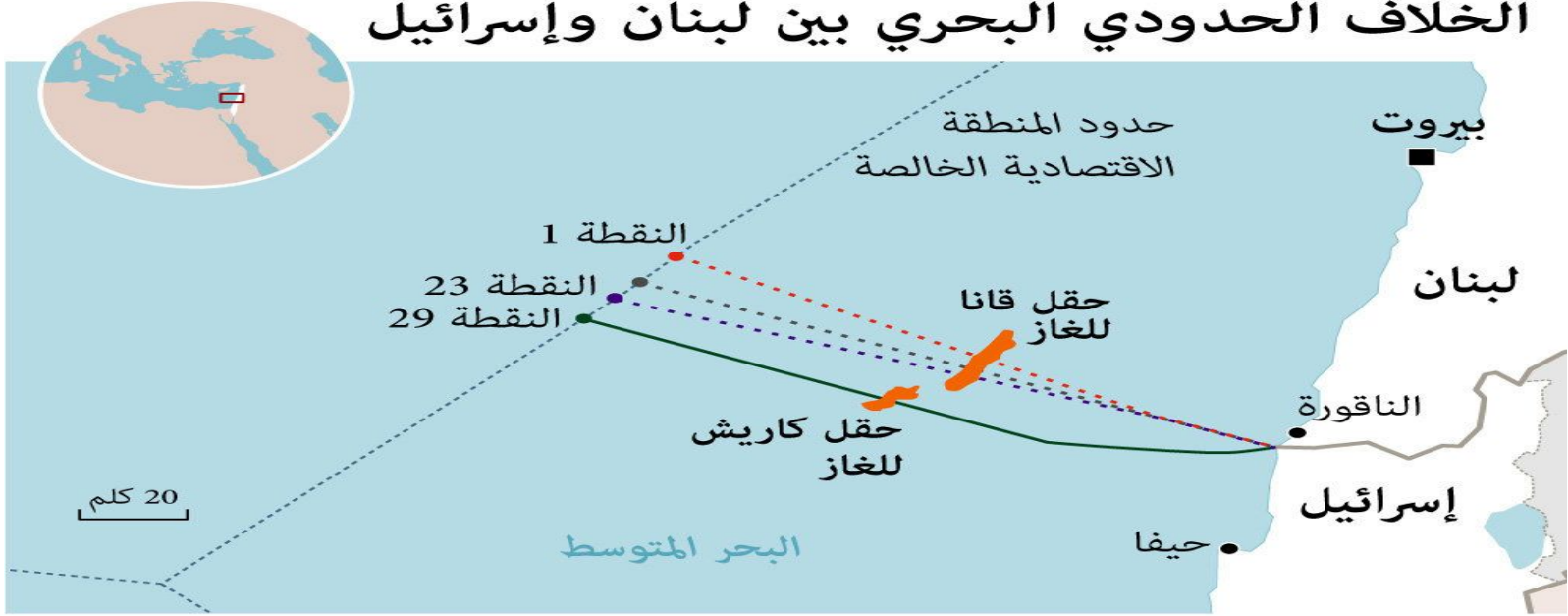
سفينة التخزين والإنتاج التابعة لشركة "إينرجان" والتي ستعمل على استخراج الغاز لصالح إسرائيل من حقل كاريش لدى مرورها في قناة السويس في الثاني من حزيران/يونيو 2022.



مقدمة

• توصلت لبنان وإسرائيل إلى اتفاق لترسيم حدودهما البحرية، بعد وساطة أمريكية دامت عامين. وقد وصف البلدان هذا الاتفاق بـ "التاريخي"، لأنه سيسمح للدولتين بالتنقيب عن الغاز والنفط في المنطقة المتنازع عنها التابعة لمياههما الإقليمية. فما هي المعلومات المتوفرة حول هذا الاتفاق الذي صاغ نسخته النهائية الوسيط الأمريكي أموس هوكستين؟ وما هي بنوده وأبرز ما يحيط به من مخاوف؟

الخلافا الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل



الخط 23: الخط الذي أودعه لبنان لدى للأمم المتحدة

الخط 29: الخط الذي اقترحه لبنان بعد اعتباره أن الخط 23 غير دقيق وأن له حقًا بمساحة أكبر

الخط 1: الخط الذي أودعته إسرائيل لدى الأمم المتحدة

خط هوف: الخط الذي اقترحه الولايات المتحدة عبر سفيرها فريديريك هوف لحل النزاع

المصدر: الجيش اللبناني



بدايات المفاوضات

- في العام 2020 بدأت مفاوضات غير مباشرة بين لبنان وإسرائيل ولم تكن بالهينة إطلاقاً. إذ أنها تعثرت عديد المرات قبل أن تتسارع تطورات الملف مطلع حزيران/يونيو الماضي. وبعد لقاءات واتصالات مكوكية بين الطرفين، قدم الوسيط الأمريكي أموس هوكستين مطلع الأسبوع عرضه الأخير للجانبين اللذين أعلنوا تبعاً موافقتهم عليه.
- وسيدخل الاتفاق حيز التنفيذ عندما ترسل الولايات المتحدة "إشعاراً يتضمن تأكيداً على موافقة كل من الطرفين على الأحكام المنصوص عليها في الاتفاق".
- كما ينبغي على كل طرف أن يقدم رسالة تتضمن قائمة بالإحداثيات الجغرافية المتعلقة بترسيم الخط البحري إلى الأمم المتحدة، لتحل مكان تلك التي أرسلتها الدولتان في العام 2011. وعليه، لا يحق لأي منهما مستقبلاً إرسال أي مذكرة، غير متفق عليها من الجهتين، تتضمن خرائط أو إحداثيات تتعارض مع الاتفاق.
- وبموجب الاتفاق الجديد، يصبح حقل حريش بالكامل في الجانب الإسرائيلي، فيما يضمن الاتفاق للبنان كامل حقل قانا الذي يتجاوز خط الترسيم الفاصل بين الطرفين.

• من جهتها، ستشكل الرقعة رقم 9 حيث يقع حقل قانا منطقة رئيسية للتنقيب من قبل شركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية، اللتين حصلتا في العام 2018 مع شركة روسية على عقود للتنقيب عن النفط والغاز، قبل أن تنسحب الأخيرة خلال العام الجاري.

• وستحصل إسرائيل على "تعويض من مشغل البلوك 9"، بما أن جزءاً من حقل قانا يقع خارج المياه الإقليمية اللبنانية، في إشارة إلى شركتي توتال وإيني، "لقاء الحقوق العائدة لها من أي مخزونات محتملة في المكمن المحتمل".

• وفيما يعارض البعض في إسرائيل الاتفاق، بينهم منتدى "كوهوليت" للسياسات الذي قدم شكوى أمام القضاء مطالباً بإجراء استفتاء عليه.

ماهي ابرز المخاوف؟

- سيتم تحديد حصة إسرائيل من خلال محادثات منفصلة تجريها مع الجهة المشغلة لحقل قانا.
- حيث جاء في الاتفاق "ستعقد إسرائيل ومشغل البلوك رقم 9 اتفاقية مالية قبل (اتخاذ) مشغل البلوك رقم 9 قرار الاستثمار النهائي".
- وأوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد الأربعاء الماضي إن "إسرائيل ستتلقى نحو 17 في المئة من عائدات حقل قانا حين يدخل مرحلة الإنتاج".
- هذا، ويتعين على إسرائيل، وفق نصّ الاتفاق، "العمل بحسن نية" مع مشغل البلوك رقم 9 لضمان تسوية الاتفاق "في الوقت المناسب".

• ولا يحقّ لإسرائيل أن تعترض على أي أنشطة أو تتخذ أي إجراءات من شأنها، وفق نصّ الاتفاق، "تأخير تنفيذ الأنشطة" في الممكن المحتمل.

• وعلى الرغم من ذلك، يرى الخبير في مجال الطاقة سهيل شاتيللا، أنّ الاتفاق المالي الذي ستبرمه إسرائيل والشركة المشغلة يمثل شرطا مسبقا "خطيرا".

• وأوضح شاتيللا لوكالة الأنباء الفرنسية "لإسرائيل الحق في وقف أي تطوير في قانا عبر طلبها إنهاء صياغة الاتفاق المالي مع شركة توتال أولاً". مضيفا "يعني ذلك أنهم في حال كانوا لا يريدون للبنان أن يستخرج أي غاز، فلديهم نافذة في الاتفاق الحدودي" لتحقيق ذلك.

• وبحسب الخبير المالي مايك عازار، هذا الاتفاق لم يجد حلاً للقضايا الاقتصادية الرئيسية المتعلقة بتقاسم أرباح الموارد المحتملة، لكنه أرجأ البتّ فيها إلى موعد لاحق.

• وأضاف في تصريحه لوكالة الأنباء الفرنسية إنّ "قدرة لبنان على استكشاف آفاق حقل قانا وتطويره تعتمد في نهاية المطاف على موافقات إسرائيلية وعلى الترتيب المالي المستقبلي بين توتال وإسرائيل".

• وعليه، فإن الصفقة وفق عازار، "مربحة أكثر لإسرائيل على المدى القريب، إذ يمكنها أن تبدأ إنتاج الغاز من حقل كاريش بشكل وشيك، من دون أي مشاكل من الجانب اللبناني".

موقف الدول الموقعة على الاتفاق

- سياسياً، يفسر كل طرف الاتفاق من وجهة نظره، معلنا انتصاره في إنجازهِ، فرئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد شدد على انتصار دولته "على الصعيد الأمني والاقتصادي والدبلوماسي والطاقة"، قائلاً "ليس كل يوم تعترف دولة معادية بدولة إسرائيل، في اتفاق مكتوب".
- من جانبه، أعلن الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله أن الاتفاق "انتصار كبير للبنان وشعبه وللمقاومة"، في حين نفى رئيس الجمهورية ميشال عون أن يكون للاتفاق أي أبعاد سياسية، واصفا إياه بالعمل التقني الذي ليس له أي مفاعيل تتناقض مع السياسة الخارجية للبنان في علاقاته مع الدول.
- أما وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، فأشار إلى إن "الاتفاق يعود بنفس القدر من الفائدة لكل من إسرائيل ولبنان، حيث سيعزز المصالح الاقتصادية والأمنية لإسرائيل، وفي نفس الوقت يشجع الاستثمار الأجنبي الذي يحتاج إليه الشعب اللبناني بشكل كبير بينما يواجه أزمة اقتصادية مدمرة".